



نقض أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي وعرض لنظرة الإسلام

Title: Rebuttal of the Foundations of the Capitalist Economic System and Presentation of the Islamic Perspective

الباحث: عزالدين بشير الدرويش^{1*}، د. حسام الدين خليل فرج محمد².

Ezzedine Bashir Al-Darwish¹, Dr. HOSSAMELDEEN KHALIL

FARAG MOHAMMED²

1 جامعة كارابوك (تركيا)، izzeddindervis@gmail.com

2 جامعة كارابوك (تركيا)، hossameldeenmohammed@karabuk.edu.tr

تاريخ القبول: 2025/06/08

تاريخ الإرسال: 2025/04/12

ملخص

لا شك أن الاقتصاد له دور مركزي في كل الأنظمة، والرأسمالية قد برز فيها هذا الجانب بشكل كبير حتى سمي النظام برمته بـ"الرأسمالي"؛ إلا أن الأسس التي بني عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي تكاد تكون غير واضحة المعالم في كثير من أجزائها، وإن تبين ماهيتها لم ينل حظه الوافي عند الكتاب المسلمين، وقليل الذين تعرضوا لها بالنقض؛ بل على النقيض من ذلك رأينا من يدعو للتهاوي مع هذا النظام وما أنتجه حتى خرجت الفتاوى التي تبيح كثيرا من المحرمات بحجج واهية. والعالم اليوم بأجمعه يشهد الأزمات المتتالية لهذا النظام، ومحاولين إيجاد بديل عنه، فكان لزاما علينا -نحن المسلمون- أن نتصدى لعرض البديل، وهذا ما سنعمد إليه بعون الله في هذه الدراسة، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، عارضين لهذا النظام مبيينين ماهيته، ثم محللين لواقعه، عارضين للبديل الإسلامي بما يسمح له المقام، ومن المتوقع أن نصل إلى النتائج التالية: - بيان هل هناك فرق بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد. - بيان الأسس التي قام عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي وحصرها وجعلها واضحة المعالم. - بيان البديل الإسلامي لهذه الأسس مع توضيح قدرتها على علاج المشكلات.

الكلمات الدالة: اقتصاد، النظام الاقتصادي، الرأسمالية، الاقتصاد الإسلامي.

Abstract

There is no doubt that the economy plays a central role in all systems, and capitalism has significantly highlighted this aspect, to the extent that the system as a whole is called "capitalist". However, the foundations on which the capitalist economic system is built are often unclear in many of its aspects, and the explanation of their nature has not been sufficiently addressed by Muslim writers. Few have critically Rebuttally examined these foundations; on the contrary, we have seen those who advocate assimilating with this system and its outcomes to the extent that fatwas (religious rulings) have been issued permitting many prohibitions based on weak arguments. Today, the entire world is witnessing successive crises of this system, trying to find an alternative. Thus, it is imperative for us—as Muslims—to present an alternative, which is what we intend to do in this study with the help of God. We adopt a descriptive-analytical methodology, presenting and clarifying the nature of this system, then analyzing its reality, and presenting the Islamic alternative as much as the situation allows. We expect to achieve the following results: Clarify whether there is a difference between the economic system and the science of economics. Identify and clearly define the foundations upon which the capitalist economic system is based. Present the Islamic alternative to these foundations and explain its capability to solve problems.

Keywords: Economics, economic system, capitalism, Islamic economics.

مقدمة:

إن الصراع الدائر اليوم بين الحضارات، وخاصة الصراع بين الإسلام كنظام للحياة وبين الرأسمالية هو صراع على أشده، ولا يمر علينا يوم إلا ونرى تداعياته ماثلة أمام كل صاحب بصر وبصيرة، وهذا الصراع يحمل أشكالاً عديدة وأساليب خبيثة قطب الرحى فيها إسقاط الإسلام الشامل لشؤون الحياة كلها، وإبداله بإسلام يكون دوره محدوداً داخل المسجد وفي أداء الشعائر فقط. ومما لا شك فيه أن الغرب استطاع أن يؤثر بحضارته الرأسمالية على قسم كبير من المسلمين، وجعل نظرتهم للحياة هي الأساس، وجعل مقياسه وحضارته هي المثل الأعلى الذي يجب على البشرية

جمعاء أن تقتفي أثره وتسير خلفه، وإن الجانب الاقتصادي قد أخذ دوراً هاماً في هيمنة الحضارة الرأسمالية.

ولا شك أن الجانب الاقتصادي له أهمية كبرى في كل الحضارات، فالاقتصاد كما يقال هو عصب الحياة، والإسلام قد عُني بالجانب الاقتصادي عناية كبيرة ففصل فيه تفصيلات دقيقة لا من حيث تنمية المال، وإنما من حيث كيفية توزيع الثروة، وكيفية حيازتها، وما يجوز للإنسان أن يحوزه، وما لا يجوز له، وبذلك حل المشكلة الاقتصادية، وذلك على خلاف الرأسمالية التي لم تحسن تصور المشكلة وعلاجها، ومن خلال تطبيق كل من النظامين أثبت النظام الاقتصادي في الإسلام نجاحاً منقطع النظير¹، والتاريخ يثبت استقراراً اقتصادياً على مدار ثلاثة عشر قرناً؛ بل وازدهاراً اقتصادياً ملفتاً للنظر كلما كان الناس أقرب إلى شريعة الإسلام وعصر عمر الفاروق، وعمر بن عبد العزيز، وهارون الرشيد، وحكم المسلمين للأندلس وغيرها شاهد على ذلك. بينما التاريخ نفسه يثبت اضطراباً اقتصادياً منذ ما يقرب المائة عام لم تشهد البشرية مثله من قبل، والأزمات العالمية خير شاهد على ذلك، كأزمة الكساد الكبير عام 1929م، وأزمة الرهن العقاري عام 2008م، وهذا كله راجع لخطأ النظرة للمشكلة الاقتصادية، وأين تكمن، وبالتالي خطأ العلاج المبني على خطأ التشخيص، ولذلك قيل إن فترات الاستقرار في ظل الرأسمالية هي الاستثناء، ووجود الاضطرابات هو الأصل، ومن هنا رأينا ضرورة الخوض في مقومات هذا الاقتصاد وأساسه التي قام عليها، وإننا في بحثنا هذا عمدنا إلى وضع ما يلزم لتصور هذا النظام الاقتصادي، متعرضين له بالنقض من حيث واقعه؛ لتتضح الصورة عند القارئ عن أسس هذا النظام، ويتبين بطلانه وعدم قدرته حقيقة على معالجة المشكلات، عارضين لنظر الإسلام فيه، والله نسأل التوفيق، والعون، والسداد.

1 الكلام هنا عن الاستقرار الاقتصادي الذي ساد أرجاء الدولة، وما حصل من مشكلات اقتصادية لم يشكل أزمة للنظام الاقتصادي في الإسلام؛ خاصة وأن هذه المشكلات كانت محلية جزئية، كالمجاعة التي أصابت المدينة على عهد عمر وذلك مختلف عن الأزمات الرأسمالية التي من طبيعتها أنها كلية عالمية.

موضوع البحث:

يتناول البحث جانب النظام الاقتصادي للرأسمالية لكن لا من حيث فروعها ومسائلها الجزئية؛ بل من حيث أصولها وكلياتها التي بنيت عليها، والوقوف على حقيقتها كما هي، ثم تناولها بالنقض من حيث واقعها وعدم قدرتها على حل المشكلات الاقتصادية مع الإشارة لوجهة نظر الإسلام.

أهداف البحث وأهميته:

في ظل الواقع القائم بات الكثير من المثقفين من أبناء الأمة الإسلامية لا يفرقون بين النظام الاقتصادي الرأسمالي وبين النظام الاقتصادي الإسلامي؛ بل أصبح منهم من يدعو للتماهي مع المنتجات الاقتصادية للرأسمالية، ويخرجون بفتاوى تجيز هذه المعاملات، وكثيراً ما يبيحون المحرمات بحجة الضرورات وبحجة المصلحة غافلين تماماً عن أسس هذه المعاملات الاقتصادية، وعن خطأ الأساس الذي بنيت عليه، وعليه رأينا ضرورة البحث في هذا الجانب، ولا ندعي أننا سنبحثه بحثاً لا نجعل فيه لمبتغ بعدنا نصيب؛ لكنه جهد نرجو أن نوفق فيه لتوضيح الخطوط العريضة، والله المستعان وعليه التكلان.

والبحث يهدف إلى ما يلي:

عرض النظام الاقتصادي الرأسمالي في مقوماته وأأسسه.

نقض هذا النظام الاقتصادي.

عرض وجهة نظر الإسلام.

منهج البحث:

اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولنا المسألة من مظاهرها عارضين لها محللين لهاهيتها، ثم ناقدين لها، مبينين خطأ التصور والعلاج، كما استعنا بالمنهج الاستقرائي إلا أنه استقراء جزئي فيما يلزم حسب تناولنا للمسائل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كون النظام الرأسمالي هو النظام السائد اليوم في بلاد الإسلام، بل والعالم أجمع. وقد حل هذا النظام محل النظام الاقتصادي الإسلامي في بلاد المسلمين، على الرغم مما ترتب على هذا الإحلال من مشاكل وعدم استقرار اقتصادي ملحوظا منذ بزوغ فجر الرأسمالية. وهناك حاجة ماسة لمناقشة أصول الرأسمالية مع عرض لنظرة الإسلام في هذه الأصول بحيث يتبين مدى مخالفتها لهذا النظام، ومدى الارتباط بين المشاكل الاقتصادية الحالية والرأسمالية.

وسيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

ماهية الأسس والمقومات التي بني عليها هذا النظام.

هل فرق الاقتصاد الرأسمالي بين تنمية المال وكيفية توزيعه أم جعلهما مسألة واحدا؟

هل التصور الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية صحيح، والخطأ هو فقط في العلاج، أم أن الخطأ في التصور والعلاج؟

ما هي وجهة نظر الإسلام تجاه المقومات والأسس التي بني عليها هذا الاقتصاد؟

كيف يتم توزيع الثروة في الرأسمالية وكيف يتم ذلك في الإسلام؟

حدود البحث ونطاقه، والمشكلات التي واجهت الباحث:

لا شك أن علم الاقتصاد من العلوم التي يكتنفها شيء من الصعوبة، والبحث في أسس نظام اقتصادي معقد غاية التعقيد لا ريب أنه من الصعوبة بمكان، وهذا ما دفعنا لقراءة مطولة في بعض الكتب للوقوف على حقيقة ما نعزم البحث فيه، ورغم تيسر الوصول لكثير من الكتب على شبكة الانترنت إلا أن تحصيل كتب في هذا المجال قد أعيانا لفترة طويلة حتى نوفق في تحصيله، ثم إن الاضطراب حاصل حتى في التصور لهذا النظام، وقد عمدنا في هذا البحث لإثبات القدر المشترك الذي تتفق

عليه المذاهب الرأسمالية على أنه من أسس هذا النظام التي لا يوجد إلا بها، ثم عرض البديل حسب وجهة نظر الإسلام.

الدراسات السابقة:

لا شك أن الكتب المؤسسة للرأسمالية قد تكلمت عن هذه المقومات والأسس التي قام عليها هذا النظام الاقتصادي، ولعل أكثر من واجه هذا الاقتصاد فكريا وعمليا بالنقض هم الشيوعيون؛ إلا أن نقضهم هذا لم يتناول كل الأسس وإنما انصب تركيزهم على نقض فكرة قيمة الشيء المنتج وحرية التملك، وهم فوق ذلك لم يتعرضوا للبديل الصحيح، ثم إن العالم الإسلامي في هذه الفترة من النهوض الغربي قد كان في دركات الانحطاط، فلم تخرج أبحاث ذات بال تعرض لنقض الفكر الغربي وتعرض البديل الإسلامي، واستمر هذا الأمر إلى أواسط القرن العشرين حيث انبرى بعض المسلمين للتصدي لهذا الفكر ونقضه وعرض البديل الإسلامي؛ إلا أن هذا النقض لم يأخذ حظه عند المسلمين؛ بل على النقيض من ذلك تعرض بعض الكتاب الإسلاميين للتماهي مع هذا النظام من حيث يدرون أو لا يدرون، فخرجت الأبحاث التي تحيز الأخذ بهذا النظام بحجج عقلية كالضرورة والحاجة وما شاكل ذلك، وستعرض لبعض الدراسات السابقة التي تناولت أجزاء من الموضوع الذي سنتناوله بالبحث بعون الله، وسنقتصر على نموذجين من الدراسات السابقة نطرحهما يمثلان توجهين في الكتابات الإسلامية.

النموذج الأول:

كتاب النظام الاقتصادي في الإسلام لتقي الدين النبهاني الناشر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة السادسة صدرت عام 2004م. وأول نشر للكتاب كان عام 1953م؛ إلا أن الكتاب في إصداره الأخير قد جرت عليه بعض التعديلات كما بيّن ذلك في مقدمة الناشر.

والكتاب يمثل الكتابة الفكرية في النظام الاقتصادي على وجه الخصوص كما هو واضح من العنوان، وهو يقع في جزء واحد من 309 صفحة، وما يهمننا في هذه الدراسة هو ما تطرق إليه المؤلف بما هو متعلق بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، وقد

تناول هذا الموضوع في مقدمة سهاها: "مقدمة في النظام الاقتصادي" تحدث فيها من الصفحة 15 حتى الصفحة 37 عن الاقتصاد الرأسمالي توصيفا ونقضا، وأجمل أسس هذا النظام بثلاثة أسس هي: 1. مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات. 2. قيمة الشيء المنتج. 3. الثمن والدور الذي يقوم به في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

والكتاب كما ذكرت يمثل الكتابة الفكرية لا الكتابة الأكاديمية، فهو لم يحل إلى مرجع من أول الكتاب إلى آخره، ثم لم يثبت مراجع الكتاب؛ إلا أنه بين في المقدمة أنه يعتمد في التوصيف على عرض الواقع كما هو ثم بيان مدى مطابقتها أو مخالفتها للواقع، وفي عرض نظام الإسلام في الاقتصاد اعتمد على الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقياس بعلّة شرعية، ولم يعتبر ما سوى ذلك من المصادر مطلقا.

النموذج الثاني:

المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي على ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وتراثنا الفقهي. د. علي محيي الدين القره داغي. إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - إدارة الشؤون الإسلامية، دولة قطر. الطبعة الأولى 2010م، نشر ضمن حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية. أول نشر للكتاب كان عام 2007م.

الكتاب يقع في جزئين، الجزء الأول يقع في 415 صفحة، والجزء الثاني يقع في 784 صفحة، تناول في جزئه الأول أهم المصطلحات والتعريفات المتعلقة بهذا الفن، ثم تعرض للأنظمة الاقتصادية السائدة، ثم شرع في بيان الاقتصادي الإسلامي في تنمة الجزء الأول وكل الجزء الثاني، وقد سار المؤلف على الطريقة الأكاديمية في الكتابة، وحاول الاستفادة مما يظنه صالحا لذلك، تحت قاعدة: (الحكمة ضالة المؤمن فهو أحق بها أنى وجدها) وإن أكثر ما يعيننا في هذا الكتاب هي الفصول الأولى التي تناول فيها الاقتصاد الوضعي من الصفحة 19 وحتى الصفحة 108 على فصلين، وإني سأركز في هذا العرض الموجز على ما ذكره بخصوص الاقتصاد الرأسمالي لا الاقتصاد الوضعي، كون الاقتصاد الوضعي كلمة فضفاضة تتناول كل ما شرعه البشر في الاقتصاد، فيدخل فيه الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

ومما يؤخذ على الكتاب اعتماده على مصادر وسيطة بينه وبين من ينسب له القول، فمثلا عند كلامه عن التعريفات أورد تعريف آدم سميث للاقتصاد، ثم أحال في الحاشية على كتاب د. عمرو محيي الدين، ود. عبد الرحمن يسري في كتابها مبادئ الاقتصاد.¹ وهكذا تعامل في الكتاب عند نقل أقوال الغربيين عن اقتصادهم، والأصل أن يؤخذ قولهم منهم، وإن الأمر متيسر مع وجود ترجمات باللغة العربية للكتب التي تمثل الاقتصاد الرأسمالي وتعبّر عن وجهة نظره.

وكذلك مما يؤخذ على الكتاب عدم فصله الحقيقي بين علم الاقتصاد وبين نظام الاقتصاد، وهذا ما أدى إلى أخذ المؤلف بعلم الاقتصاد باعتباره منتجا رأسماليا، ولعل الدكتور لم يأخذ بهذا الفصل على اعتبار أن الرأسماليين لا يفرقون بشكل واضح بينهما، لكن الإسلام يفرق بشكل واضح بينهما، وهذا ما سنبينه أثناء بحثنا إن شاء الله.

كذلك فإن المؤلف بعد وصفه للمشكلة الاقتصادية المتمثلة بالندرة النسبية لم يتعرض لها بالنقض ثم إنه لم يعدها من الأسس؛ بل ذكر أسسا أخرى وأجملها في خمسة هي: 1. الملكية الفردية. 2. حرية الفرد في الامتلاك والإنتاج والتبادل والاستهلاك، وفي توجيه عناصر الإنتاج لتحقيق أهدافه. 3. نظام السوق الحر وحرية الأثمان. 4. المنافسة بين مختلف الوحدات الاقتصادية. 5. دافع الربح.² وإن هذه الأسس التي ذكرت ترجع كلها لأصل واحد، هو حرية التملك التي قام عليها الفكر الغربي وعلى غيرها من الحريات، ثم إننا لم نجد من الكتاب الغربيين أصحاب هذا الاقتصاد من جعل هذه هي الأسس لاقتصادهم، والمؤلف لم يحلنا على ما نرجع إليه سوى كتابات د. محمد يحيى عويس ود. أحمد جامع وقد أخذ عنهما المؤلف هذه الأسس.

1 انظر: علي محيي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي على ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وتراثنا الفقهي، (قطر: إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - إدارة الشؤون الإسلامية، 2010م)، ط1، ص: 21.

2 انظر: علي محيي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي على ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وتراثنا الفقهي، من الصفحة 44 - 49.

هذا موجز عن هاتين الدراستين، وإننا سنعمد في هذا البحث -إن شاء الله- للتطرق لأسس هذا النظام ومقوماته، ناسبين الأقوال إلى مصادرها الأصلية، متطرقين للتمييز بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي مدعين ذلك بالأدلة، معتمدين الطريقة الأكاديمية، جامعين بين التصور المحض للمسائل ثم نقضها من حيث هي ثم عرض نظرة الإسلام في هذه الأسس، سائلين الله التوفيق والسداد.

خطة البحث:

قسمنا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: الرأسمالية، التعريف والنشأة.

المطلب الأول: تعريف بالمصطلحات الرئيسية المستخدمة في البحث.

المطلب الثاني: نشأة الاقتصاد الرأسمالي.

المبحث الثاني: أسس الاقتصاد الرأسمالي، ونقضها، في ضوء مبادئ الإسلام.

المطلب الأول: الندرة النسبية، في ضوء مبادئ الإسلام.

المطلب الثاني: قيمة الشيء المنتج، في ضوء مبادئ الإسلام.

المطلب الثالث: جهاز الثمن، في ضوء مبادئ الإسلام.

الخاتمة.

المبحث الأول: الرأسمالية، التعريف والنشأة.

قبل الخوض في مقومات وأسس الاقتصاد الرأسمالي، لا بد من توضيح المقصود بالاقتصاد الرأسمالي، من حيث اللغة، ومن حيث الاصطلاح الذي سار عليه أهل هذا الفن فكما هو مقرر عند العلماء أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره وللتصور الصحيح للاقتصاد الرأسمالي لا بد من الوقوف على تعريفه وخاصة الاصطلاحي ومعرفة هل هناك تعريف واحد أجمع عليه علماء هذه الصنعة أم توجد تعريفات عدة وما هو التعريف الذي سنعتمده في هذا البحث. فنشرع مستعينين بالله في بيان ما تقدم.

المطلب الأول: تعريف بالمصطلحات الرئيسية المستخدمة في البحث:

أولاً: الاقتصاد لغةً واصطلاحاً:

الاقتصاد لغةً: لفظة الاقتصاد مشتقة من "قَصَدَ" والقصد استعمل لغةً بعدة معانٍ، منها:

استقامة الطريق، قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩]. والاعتدال، وفي الحديث: "... فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً"¹. وفي الحديث: "عليكم هدياً قاصداً"² أي: طريقاً معتدلاً. والوسط بين الطرفين "وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبْلُغُوا"³ أي عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل، وهو الوسط بين الطرفين قال تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩]. والقصد في الشيء: خلاف الإفراط وهو ما بين

1 مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1955م). عدد الأجزاء: 5. كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم الحديث: 866.

2 الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1990م). عدد الأجزاء: 4. كتاب الوتر، وأما حديث مكحول، رقم الحديث: 1176. وانظر: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: مؤسسة الرسالة 1421هـ - 2001م). عدد الأجزاء: 50. مسند البصريين، حديث أبي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، رقم الحديث: 19786. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

3 محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه المشهور بصحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، (مصر: السلطانية، المطبعة الكبرى الأميرية، 1311 هـ، بيروت: دار طوق النجاة، ثم صَوَّرها بعناية: د. محمد زهير الناصر، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة، ط 1، 1422هـ) عدد الأجزاء: 9. كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم الحديث: 6463.

الإسراف والتقتير. والقصد في المعيشة: ألا يسرف ولا يقتّر. يقال: فلان مقتصد في النفقة. ومن معانيه الاعتماد والأمّ.¹

وكما يظهر فإن -قَصَدَ- لفظ مشترك بين هذه المعاني كلها، ولكن الأصل في إطلاقه في لغة العرب كما جاء في لسان العرب: "قال ابن جني²: أصل [ق ص د] ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتوجه والنفوذ والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل، ألا ترى أنك تقصد الجور تارة كما تقصد العدل أخرى؟ فالاعتزام والتوجه شامل لهما جميعاً."³

الاقتصاد اصطلاحاً: قد عُرِّفَ الاقتصاد بعدة تعاريف منها:

1 انظر: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (الناشر: دار ومكتبة الهلال). ج: 5، ص: 54. وانظر: الفارابي، إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ/1987م). ج: 2، ص: 524. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، 1414 هـ)، ط3، عدد الأجزاء: 15. ج: 3، ص: 353 - 354.

2 ابن جني ت (392هـ = 1002م)، هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاماً. وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه رسالة في: من نسب إلى أمه من الشعراء، وشرح ديوان المتنبي، والمبهم في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، والمحاسب في شواذ القراءات، وسر الصناعة، والخصائص. انظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، الأعلام، (الناشر: دار العلم للملايين، أيار/ مايو 2002م)، ط15، ج: 4، ص: 204.

3 ابن منظور، لسان العرب، ج: 3، ص: 355. ونسبها في تاج العروس من جواهر القاموس إلى كتاب ابن جني: سر الصناعة، انظر: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، عدد الأجزاء: 40. ج: 9، ص: 36.

1. علم يبحث في الإنتاج وفي توزيع الثروة وطُرق استهلاكها.¹
 2. علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع.²
 3. كلمة مشتقة من لفظ إغريقي معناه تدبير أمور البيت بحيث يشترك أفراده القادرون في إنتاج الطيبات الاقتصادية، والقيام بالخدمات، ويشترك جميع أفراده بالتمتع بما يحوزونه.³
- وكما يظهر فإن هذه التعريفات تشترك في معنى واحد، وهو تدبير المال من حيث تملكه وتنميته وتداوله بين الناس، وهذا ما يبحثه الاقتصاد.
- ثانياً: تعريف الرأسمالية لغة واصطلاحاً:
- الرأسمالية لغة: اسم منسوب إلى رأس المال، وهي مصدر صناعي.⁴
- الرأسمالية اصطلاحاً: إن تعريف الرأسمالية اصطلاحاً قد أخذ جدلاً واسعاً واختلافاً كبيراً بين الاقتصاديين والأكاديميين، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن المنظرين للرأسمالية لم يضعوا لها تعريفاً،⁵ وفي بحثنا هذا سنضع التعاريف الشائعة، ثم نبين التعريف الذي يعيننا في هذا البحث:

1 أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة: عالم الكتب، 1429هـ/2008م)، ط1، عدد الأجزاء: 4. ج: 3، ص: 1819.

2 مجموعة مؤلفين: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، (مصر: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة)، ج: 2، ص: 738.

3 نقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، (لبنان: دار الأمة، 1425هـ/2004م)، ط6، ص: 53.

4 أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج: 2، ص: 837.

5 انظر: مورس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمة: رءوف عباس حامد، (الناشر: لم يكتب على، تاريخ النشر 1978م، ص: 11).

1. نظام للتبادل الاقتصادي الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي تحقيق منه تحقيق الربح بلا حدود.¹
2. نظام اقتصادي قائم على الملكية الفردية.²
3. نظام قائم على تنظيم الإنتاج من أجل سوق بعيدة.³
4. هو النظام الذي تستخدم فيه الثروة غير العقارية بهدف محدد هو اجتناء الدخل.⁴

وكل تعريف من هذه التعريفات كما يظهر ينظر لجانب من جوانب الرأسمالية، وكما هو معلوم فإن المذاهب الرأسمالية كثيرة؛ لكننا سنعمد إلى وضع تصور عن الرأسمالية كما هي، وهو ما يعيننا في هذا البحث، فالرأسمالية هي: النظام المسؤول عن تنظيم الشؤون الاقتصادية والمالية للمجتمع على أساس النظريات الرأسمالية.⁵

ثالثاً: علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي والفرق بينهما:

علم الاقتصاد: هو علم يبحث في الإنتاج ووسائله، وكيفية تحسين هذه الوسائل، وكيف يزداد الإنتاج.

النظام الاقتصادي: هو ما يبين كيفية توزيع الثروة، وكيفية تملكها والتصرف بها.⁶ وعليه فإن علم الاقتصاد لا يتبع حضارة معينة أو ثقافة معينة، فهو علم يشترك فيه جميع البشر، ولكل أمة من الأمم إسهاماتها في تطويره وتحسينه، فهو كعلم الرياضيات والكيمياء والطب وما شاكل ذلك، فلا يوجد علم اقتصاد رأسمالي، وآخر

-
- 1 مورش دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمة: رءوف عباس حامد، ص: 17.
 - 2 محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، (تركيا: ديوان للدراسات والنشر، 2019م)، ص: 50.
 - 3 مورش دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمة: رءوف عباس حامد، ص: 16.
 - 4 مورش دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمة: رءوف عباس حامد، ص: 17.
 - 5 انظر: محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، ص: 50.
 - 6 انظر: تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص: 25. وانظر: محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، ص: 73 - 74.

اشتراكي، وآخر إسلامي، كما لا توجد رياضيات إسلامية، وأخرى رأسمالية، وعلى هذا الأساس يجوز الأخذ بعلم الاقتصاد دون قيد أو شرط.

أما النظام الاقتصادي فإنه علم مرتبط بالحضارة والثقافة عند الإنسان، فالنظام الاقتصادي الرأسمالي غير النظام الاقتصادي في الإسلام وغير الذي هو في الاشتراكية وهكذا، ولتوضيح الأمر أكثر أضرب مثالا: فمثلا إذا بحثنا في تطوير مصنع، وكيف نزيد الإنتاج فيه، ودرسنا المنافسين وموضوع العرض والطلب على المادة المنتجة، فإن البحث هنا يكون بحثا في علم الاقتصاد، أما إن كان بحثنا عن المصنع هذا من ناحية ما ينتجه هل هو مسموح به أم ممنوع وهل يجوز تملكه لكل الأفراد أم يمنع تملكه، فهذه النظرة تتبع للنظام الاقتصادي، ولكل حضارة نظامها الاقتصادي الخاص بها، فمثلا الرأسمالية تسمح بإنشاء مصنع للخمر، وتجعل للخمر قيمة اقتصادية، وتسمح للأفراد تملكه، بينما الإسلام يمنع ذلك، وهكذا.

المطلب الثاني: نشأة الاقتصاد الرأسمالي:

إن معرفة النشأة لهذا الاقتصاد العالمي الذي بات اليوم متحكماً بكل صغيرة وكبيرة في العلاقات الاقتصادية، أمر له أهميته الكبيرة في إيجاد التصور الصحيح والكامل عنه، وكذلك تعرف البيئة التي نشأ فيها، وبالتالي يمكن من التعامل معه بأفضل صورة وأكمل وجه.

لدى الباحثين اختلاف كبير حول تاريخ الرأسمالية ونشأتها فبعضهم يرى أنها موجودة منذ وجود العلاقة الاقتصادية بين الأفراد¹ ويرى البعض الآخر أن نشأة "الرأسمالية" ترجع إلى أوروبا، والتي كانت محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية ومن ثم ورثها النظام الإقطاعي، وما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر ظهرت الطبقة البورجوازية كمرحلة تالية لفترة نظام الإقطاع، ثم تلت المرحلة البرجوازية مرحلة الرأسمالية، وذلك منذ بداية القرن السادس عشر ولكن بشكل متدرج، حيث ظهر وقتها الدعوة إلى الحرية، ومن ثم سادت هذه الأفكار في فرنسا في القرن الثامن عشر

1 جويس ألبلي، الرأسمالية، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مراجعة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هندواي، 2014م)، ط 1، ص: 19.

الميلادي ووجد التقديس لحقوق الإنسان، وشاعت قاعدة: "دعه يعمل دعه يمر" أي أن الإنسان حر في كل تصرفاته الاقتصادية ينطلق كما يشاء بعيداً عن تعاليم الدين أو الأحكام.¹

والظاهر أن نشأة الرأسمالية إنما كانت عقب الثورة الفرنسية التي قام الناس فيها ضد تسلط الملوك ورجال الدين؛ حيث نشأت فكرة الحريات (حرية العقيدة، حرية الرأي، الحرية الشخصية، حرية التملك)، وكان من أبرزها فكرة حرية التملك، ولذلك سمي الاقتصاد عندهم بالرأسمالي؛ حيث إن المال أصبح هو المتحكم في علاقة الأفراد والدولة، فسمي النظام برمته بالرأسمالي من باب تسمية الشيء بأبرز ما فيه، وأما من قال بأنها موجودة بوجود العلاقات الاقتصادية بين الأفراد، فظاهر أنه يقصد العلاقة الاقتصادية ذاتها لا العلاقات والأفكار المنبثقة عن فكرة حرية التملك وفصل الدين عن الدولة.²

المبحث الثاني: أسس الاقتصاد الرأسمالي، ونقضها، في ضوء مبادئ الإسلام.

إن أي نظام اقتصادي في العالم يقوم على ثلاثة أسس لا يخرج عنها،³ فالأساس الأول يرجع إلى نظرته للمشكلة الاقتصادية وكيف تعالج هذه

1 مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، (الانترنت: موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net تم تحميله في/ ربيع الأول 1433 هـ). ج: 2، ص: 114. / وانظر: حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، (مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1974م)، ط1، ص: 239.

2 ينظر: سوبول، ألبير (1989)، تاريخ الثورة الفرنسية، ط4، ترجمة: جورج كوسي، دار منشورات عويدات، ص: 103 وما بعد. وينظر: جويس أبلبي، الرأسمالية، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مراجعة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2014م)، ط1، ص: 20. وينظر: حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، (مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1974م)، ط1، ص: 239 وما بعدها.

3 وهذا مأخوذ من تعريف النظام الاقتصادي حيث عرف أنه: هو ما يبين كيفية توزيع الثروة، وكيفية تملكها والتصرف بها، ينظر: تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص: 25. وانظر: محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، ص: 73 - 74.

المشكلة، والأساس الثاني يرجع إلى من الذي يعتبر القيمة للشيء المنتج ومن الذي يهدرها، والأساس الثالث يرجع إلى كيفية توزيع الثروة وما هي الأحكام والضوابط النازمة لهذا الأمر. وإن هذه الأسس للأنظمة الاقتصادية تقوم أساساً على ما يعتقده الإنسان، فإن كان الاعتقاد قائماً على أساس أن لهذا الكون خالقاً مديراً، فستكون الأسس للنظام الاقتصادي قائمة على الالتزام بهذا التدبير، وإن كان الاعتقاد قائماً على أساس إنكار وجود الخالق، أو الإقرار بوجوده؛ لكن دون الإقرار بتدبيره، فستكون الأنظمة وأسسها خاضعة لعقل الإنسان وأهوائه، وعليه فإننا سنبنين بعون الله الأسس التي قام عليها الاقتصاد الرأسمالي، ثم ننقضيها، ونبين خطأ معالجتها لهذه المشكلات، مع عرض لنظرة الإسلام، والله الموفق.

المطلب الأول: الندرة النسبية، في ضوء مبادئ الإسلام:

إن فكرة الندرة النسبية راجعة لاستشعار مكنم المشكلة الاقتصادية، فكل مفكر في مجال الاقتصاد يجد أن هناك مشكلة اقتصادية، ولتحقيق السعادة للإنسان لا بد من حل هذه المشكلة لسد هذه الحاجات بحيث يعيش الإنسان باطمئنان، فكان لكل حضارة¹ توصيف معين لهذه المشكلة وعلاج لها وفق هذا التوصيف، ومن هنا أتى الرأسماليون ليقولوا: إن المشكلة الاقتصادية إنما هي في الندرة النسبية للموارد.

الندرة النسبية:

الندرة النسبية هو مفهوم يُستخدم في الاقتصاد الرأسمالي لوصف مستوى الندرة لمورد معين بالمقارنة مع الطلب عليه، ويشير إلى مدى قلة توفر المورد مقارنة بحجم الطلب عليه في السوق، ولفهم الندرة النسبية، يجب أن ننظر إلى عدة عوامل مرتبطة بها، فإذا كان المورد نادراً وطلب عليه عالياً، فإن ندرته النسبية تكون عالية وعلى

1 نقصد بالحضارة هنا، مجموع الأفكار التي يحملها شعب من الشعوب عن الحياة، وعليه فللإسلام حضارة، وللرأسمالية حضارة.. وهكذا، وهذا توصيف لمعنى الحضارة بغض النظر عن خطأ هذه الحضارة أو صوابها.

العكس، إذا كان المورد متاحا بكميات كبيرة والطلب عليه منخفض، فإن ندرته النسبية تكون منخفضة.

كما وتتأثر الندرة النسبية بقيمة وأهمية المورد بالنسبة للمستهلكين فقد يكون المورد نادرا في حد ذاته لكنه غير مرغوب للمستهلكين أو أنه توجد له بدائل متوفرة فإن قيمته الاقتصادية تنخفض، وبالتالي تكون ندرته النسبية منخفضة.

وعليه فإن الندرة النسبية تلعب دورا هاما في تحديد قيمة المورد في السوق حيث يتم تحقيق أسعار أعلى ويكون لها طلب قوي. وعلى العكس، يكون للموارد الوفيرة نسبيا قيمة أقل، حيث تكون الأسعار منخفضة والطلب ضعيف.

فحاجات الإنسان كثيرة ومتعددة ولا حصر لها أما الموارد فهي محدودة، ويستحيل أن يسد المحدود حاجات لا محدودة؛ لذلك كان لا بد من أن يسد بعض الناس حاجاتهم، وأن يبقى البعض الآخر من غير سد لهذه الحاجات، وبالتالي يتركز عمل المفكرين الرأسماليين على التخفيف من عدد الأشخاص الذين لا يتمكنون من إشباع حاجاتهم بزيادة الإنتاج بحيث تزداد الموارد، وبالتالي يكثر العرض مقابل الطلب، فينخفض سعر السلعة ويستطيع قسم كبير من الناس الذين كانوا في السابق لا يستطيعون حيازتها فيحوزوها الآن جراء انخفاض الثمن هذه فكرة الندرة النسبية باختصار.¹

نقص الندرة النسبية:

من خلال ما سبق يتضح المقصود بالندرة النسبية حسب المفهوم الرأسمالي لها، والندرة التي تحدثوا عنها من حيث عدم كفاية الموارد لكل حاجات الناس صحيح؛ لكن واقع الأمر أن الناس ليسوا بحاجة لإشباع كل الحاجات مطلقاً، فالحاجات من حيث واقعها عند البشر جميعهم تنقسم لحاجات: ضرورية، وحاجية، وتحسينية²، والحاجات الضرورية: هي التي لا تقوم حياة الناس إلا بها. وهذه تتطلب الإشباع

1 انظر: حازم البلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، ص: 21 وما بعدها.

2 انظر: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م)، ط 1، ص: 174 - 175.

الحتمي، وهذه الحاجات الضرورية محدودة، والموارد كافية لسدها، وهي توفير المأكل والمشرب والملبس والسكن لكل فرد، والقسم الثاني هو الحاجيات، والحاجيات هي: التي تقوم حياة الناس بدونها لكن مع وجود مشقة، والموارد كذلك كافية لأن يشبع جميع الأفراد حاجياتهم، أما القسم الثالث، وهو التحسينات، وهذه يدخل فيها ما كان من قبيل الرفاهية والتمتع بنعيم الدنيا، وهي لا تكفي فيها الموارد لسد كل رغبات الناس فيها؛ لكن الموارد كافية لتغطية الحد الأدنى منها؛ بل والمتوسط لكل الأفراد، ثم إن علاج المشكلة هذه حسب تصورهم زاد من نسبة الفقر بدل أن يجد منها فهم قد عالجوا المشكلة بزيادة الإنتاج أي بزيادة الدخل القومي ومن لا يملك القدرة الشرائية فإنه سيظل محروما من الموارد ولو زاد الإنتاج أضعافا مضاعفة وبالتالي يزداد الغني غنا ويزداد الفقير فقرا، وكان أن تركز الهال بين يدي فئة قليلة من الناس وقد نشرت منظمة أوكسفام تقريرا تحت عنوان: "البقاء للأغنى" قالت فيه أن 1٪ من البشر يستحوذون على ما يقارب ثلثي الثروات الجديدة منذ عام 2020 حتى 2023 وهو ما مقداره 42 تريليون دولار أي ضعف الأموال التي كسبها 7 مليارات شخص والذين يشكلون 99٪ من سكان العالم¹ وهذا فيض من غيظ، وعليه يظهر فشل النظام الاقتصادي الرأسمالي في توصيف المشكلة الاقتصادية ويظهر كذلك فشله في العلاج.

عرض لنظرة الإسلام في الندرة النسبية وأين تكمن المشكلة الاقتصادية.

باستقراء النصوص الشرعية الواردة في النظام الاقتصادي نجد أن الإسلام لم ينظر للمشكلة الاقتصادية على أنها الندرة النسبية؛ بل ورد النص الصريح في القرآن الكريم أن الله عز وجل خلق الخلق وقدر أقاتهم في الأرض، قال تعالى: ﴿وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَمَهَا﴾ [فصلت: 10] وما على الإنسان إلا أن يسعى ويستخرج ما أودعه الله جل جلاله في الأرض، قال عكرمة والضحاك في تفسير هذه الآية: أي قدر "أرزاق أهلها وما يصلح لمعايشهم من تجارات والأشجار والمنافع في كل بلدة ما لم

1 انظر: سكاي نيوز عربية على الرابط:

<https://www.skynewsarabia.com/varieties/1589026> نشر في 16 يناير 2023

وشوهد في 24 / 1 / 2024.

يجعله في الأخرى ليعيش بعضهم من بعض بالتجارة والأسفار من بلد إلى بلد¹ والنصوص في هذا المعنى كثيرة، فالإسلام نفى نفياً قاطعاً أن تكون المشكلة الاقتصادية في ندرة الموارد، ونجد الإسلام في كل نصوصه المتعلقة بالمال يركز على كيفية التوزيع، وباستقراء هذه النصوص نجد أن المشكلة الاقتصادية في الإسلام إنما هي بسوء التوزيع للموارد، وعالجها بوضع أحكام شرعية تنظم هذا التوزيع وتكفل إشباع حاجات الأفراد الأساسية فرداً فرداً، فجعل على الحاكم مسؤولية الرعاية، قال عليه السلام: "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته،... وكلكم راع، ومسؤول عن رعيته"² وأوجب على الحاكم أن يقسم الأموال التي جعلت تحت رأيه بطريقة لا تجعل المال متداولاً بين يدي فئة قليلة من الناس، قال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7] وفرض على المجتمع سد حاجات أفرادها، قال رسول الله ﷺ: "ما آمن بي من بات شبعاناً وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به"³ وفرض الزكاة في الأموال بمقدار مخصوص وصرفه لجهات مخصوصة قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60] وجعل للناس جميعاً حق في الملكية العامة قال ﷺ: "الناس

1 محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (مصر: دار الكتب المصرية، 1964 م)، ط2، عدد الأجزاء: 20 جزءاً في 10 مجلدات. ج: 15، ص: 342 – 343.

2 محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث: 893

3 سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية)، ط2، عدد الأجزاء: 25. رقم الحديث: 751.

شركاء في ثلاث: في الماء والكأ والنار¹ والنصوص التي تنص على كيفية توزيع الثروة كثيرة، والناظر فيها يجدها كلها تأتي في باب كيفية حيازة الثروة وكيفية توزيعها، ولم يرد أي نص في الشريعة يوضح كيفية تنمية الثروة؛ بل ورد النص على النقيض من ذلك بجعل تنمية الثروة متروكة للإنسان وتديره ما دامت ضمن ما أجازها الشرع، عن أنس أن النبي ﷺ مر يقوم يلحقون، فقال: "لو لم تفعلوا لصلح" قال فخرج شيصا، فمر بهم فقال: "ما لنخلكم؟" قالوا: قلت كذا وكذا، قال: "أنتم أعلم بأمر دنياكم".² فالحديث يوضح أن تنمية المال وما يتعلق به من أمور فنية، ترك الشرع الأمر فيها للناس ليختاروا الأصلح لهم،³ فهذه هي المشكلة الاقتصادية في الإسلام، وهذا علاجها.

المطلب الثاني: قيمة الشيء المنتج، في ضوء مبادئ الإسلام:

إن من أهم ما يتناوله الاقتصاد الرأسمالي قيمة الشيء المنتج، فمن الذي يحدد قيمة المنتجات؟ صاحب العمل؟ أم الطالب للسلعة؟ أم السلعة بذاتها؟ ومن هنا يقول الاقتصاديون الرأسماليون أن لكل منتج منفعة كلية ومنفعة حدية، ويقصدون بالمنفعة مقدار ما في الشيء من قدرة على إشباع حاجات الناس.

قيمة الشيء المنتج:

قيمة الشيء المنتج في الاقتصاد الرأسمالي، هي: مقياس للمنفعة التي تقدمها للمشتري أو البائع في سوق مفتوحة وتنافسية، أو هي المنتج المرغوب به عند المستهلكين سواء امتلك قيمة حقيقية أم وهمية، ثم يأتي العرض والطلب ليحدد سعره، وبالتالي من المستهلكين سيحوزه ويتففع به، ومن منهم سيحرم منه.

1 أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، (بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م)، ط2، عدد الأجزاء: 10. رقم الحديث: 2029.

2 مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، رقم الحديث: 2363.

3 ينظر فقرة: علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي والفرق بينهما. من هذا البحث.

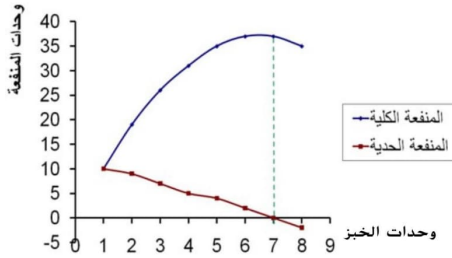
المنفعة الكلية: هي مجموع ما يحصل عليه فرد من منفعة نتيجة استهلاكه لعدد من وحدات الشيء المنتج. والمنفعة الكلية تتزايد بزيادة الوحدات المستخدمة حتى تصل إلى آخر وحدة يتم فيها الإشباع، ثم تثبت، ثم تبدأ بالتناقص، وهذا النوع من المنفعة لا يعتمد على رأس المال على اعتبار أنه لا يعطي قيمة الشيء المنتج بالنسبة للشخص، فالإنسان في أول وحدة للإشباع يكون بأقصى الحاجة للسلعة، وبالتالي فهو مستعد لبذل المال الكثير في مقابل الحصول عليها، وعندما يشبع حاجته منها فإنه يزهد بها، ويصبح غير مستعد لدفع مبلغ قد يراه كبيراً لتحصيلها، وبالتالي فإن المنفعة الكلية لا تحدد قيمة الشيء المنتج؛ لذلك تحدثوا عن المنفعة الحدية.

المنفعة الحدية: هي منفعة آخر وحدة يتم فيها الإشباع أو هي مقدار الإشباع الإضافي الذي يحصل عليه المستهلك نتيجة استهلاك وحدة إضافية من السلعة وفقاً لقانون تناقص المنفعة الحدية، كلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة ما، فإن المنفعة الحدية من تلك السلعة تأخذ في التناقص، فلو فرضنا أن إنساناً يحتاج خمسة أرغفة من الخبز لسد جوعته، فإن القيمة الحدية تكون بالوحدة الخامسة من هذا الإشباع، وتتناقص المنفعة الحدية باستمرار حتى تصل إلى الصفر، ثم تتحول إلى قيمة سالبة.

وتحدث المنفعة الحدية الصفرية عندما لا يؤدي استهلاك وحدة إضافية من منتج أو خدمة ما لحدوث اكتفاء أو رضا إضافي، أما المنفعة الحدية الإيجابية فإنها تحدث عندما يؤدي استهلاك وحدات إضافية من منتج ما إلى زيادة الرضا أو الاكتفاء، والمنفعة الحدية السالبة تحدث عندما يكون الاستهلاك المفرط لمنتج ما ضاراً ومؤذياً. وهذا رسم بياني توضيحي للمنفعة الكلية والمنفعة الحدية.¹

1 الشكل الموضح من محاضرة منشورة على الانترنت بعنوان: توازن المستهلك، د.ت، رابط
المحاضرة: https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/lfs1_3.pdf

منحنيات المنفعة الكلية والحدية



فالذي يحدد قيمة الشيء المنتج ليس المستهلك، ولا المنتج، وإنما مقدار ما في السلعة من سد حاجة عند آخر وحدة يتم فيها الإشباع، وهنا تأتي الحاجة إلى الآلية التي يجب أن يتم فيها توزيع هذه السلع على المستهلكين، ومن هنا يقول الرأسماليون أن عملية التوزيع هذه تكون عن طريق جهاز الثمن.¹

هل قيمة المنتج حقيقية أم نسبية:

في الاقتصاد الرأسمالي تعتبر قيمة الشيء المنتج قيمة نسبية، وليست حقيقية، فمثلاً قيمة رغيف الخبز هو المنفعة الحدية له على افتراض أن الخبز متوفر في السوق، ويعتمد هذا على مفهوم تناقص المنفعة الحدية، فعندما يقدم رغيف الخبز لمن هو جائع حين يكون الخبز نادراً، تكون قيمة الخبز عالية جداً، وتتناقص القيمة حتى تستقر عندما لا يعود الذي يطلب الخبز جائعاً، ويتوفر ما يكفي من الخبز لأولئك الذين يرغبون في الحصول عليه، وبالتالي يجب تقدير القيمة في الوقت الذي يكون فيه الطلب على المنتج هو الأدنى حين يكون متوفراً.²

نقض لقيمة الشيء المنتج:

إن نظرة الرأسماليين واعتبارهم أن القيمة نسبية وليست حقيقية هو نظر غير صحيح ويخالف الواقع فالقيمة حقيقية لا نسبية، والقيمة تكون بالنظر إلى منفعة

1 انظر: حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، ص: 672. / وانظر: آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة: حسني زينه، (بغداد، أربيل، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007م)، ط 1، ص: 81 وما بعدها.

2 محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، ص: 90.

الشيء مع ملاحظة عامل الندرة فيه،¹ والقيمة لها واقع مشخص، وهي تكون في جميع السلع التي ينتفع بها الإنسان، فالصيد له منفعته والزراعة والصناعة وهكذا، أما نظرة الرأسماليين فإنها لا تصلح لتحديد قيمة الشيء، وإنما تصلح كدراسة لجدوى المشروع قبل البدء بالعمل، وهذا كما وضعنا سابقا يدخل في علم الاقتصاد لا في النظام الاقتصادي.²

عرض لنظرة الإسلام في قيمة الشيء المنتج:

قلنا إن قيمة المنتجات هي قيمة حقيقية لا نسبية، والإسلام أتى مقرا لهذه الناحية لكن وضع ضابطا لما يجوز للإنسان أن ينتفع به وما لا يجوز، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: 219] فالخمر فيها منفعة لكن الشرع حرم حيازتها، فالإسلام لم يطلق للإنسان يده يجوز ما شاء من منافع؛ بل ضبط له هذا الأمر فجعل أسبابا للتملك، فإن أدخل الإنسان ما حرمه الشرع عليه فإنه يعد مالا حراما لا يحل له الانتفاع به، قال تعالى في تحريم الربا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ۚ ۲۷۸ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 278-279] فهنا حُرِّمَ حيازة مال الربا مع الإبقاء على مشروعية رأس المال الذي كسبه بطريق مشروع، وقال تعالى: ﴿وَاحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] وهكذا جاء الإسلام بإقرار المنافع في الأشياء كلها؛ لكن حرم

1 انظر: تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص: 32.

2 انظر: محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، ص: 92.

بعضها وأحل البعض الآخر¹ والنصوص في ذلك كثيرة ولسنا هنا بصدد إحصائها، وإنما غرضنا هو عرض لنظرة الإسلام في قيمة الشيء المنتج، وقد تم بحمد الله.

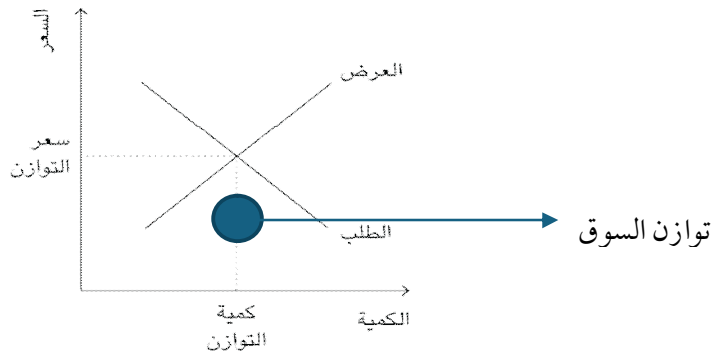
المطلب الثالث: جهاز الثمن، في ضوء مبادئ الإسلام:

كان آدم سميث² هو أول من أشار إلى آلية جهاز الثمن عندما كتب نظرية "اليد الخفية لآلية السعر" وبقي رأيه في عمل اليد الخفية هو الرأي المركزي للسوق الرأسمالي، فالعرض والطلب هو الذي يوجد توازناً للسوق مع إمكانية التدخل الحكومي في حالات معينة للحفاظ على هذا التوازن. فجهاز الثمن هو الذي يقرر مَنْ مِنَ المُنتَجِينَ سيدخل سوق الإنتاج، ومن سيتم استبعاده، وكذلك يحدد مَنْ مِنَ المستهلكين سيحوز السلعة، ومن سيحرم منها، فجهاز الثمن هو الذي يشرف على التوزيع، ومن هنا اعتمد الاقتصاد الرأسمالي على جهاز الثمن كآلية لتوزيع الثروة والموارد بين الناس، ولمعالجة الحرمان الذي يحصل عند بعض الأفراد، فإن علاجه يكون بزيادة الإنتاج، ومن ثم تنخفض قيمة السلعة، فيستطيع أن يحوزها أكبر عدد من الناس؛ إلا أن مشكلة الفقر وحسب وجهة نظر الرأسماليين لا يمكن حلها جذرياً، فبقاء بعض الناس الذين لا يستطيعون أن يشبعوا حاجاتهم أمر طبيعي تبعاً لنظرية الندرة النسبية؛ لكنهم يعملون على التقليل من نسبة الفقراء فقط تبعاً لآلية عمل السوق.³ انظر الرسم التوضيحي للعرض والطلب وتوازن السوق.⁴

1 انظر: موفق الدين ابن قدامة المقدسي الحنبلي، المغني، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م)، ط3، عدد الأجزاء: 15 (الأخير فهارس). ج: 6، ص: 5 - 6.

2 هو فيلسوف واقتصادي ليبرالي، يعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولى في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776. وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس "المدرسة الكلاسيكية" في الاقتصاد. الموسوعة الجزيرة نت، آدم سميث، نشر بتاريخ 14 / 6 / 2015م.

3 انظر: محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، ص: 94 وما بعدها/ وانظر: آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ص: 45 وما بعدها.



نقض لجهاز الثمن:

هل جهاز الثمن ينظم السوق فعلاً؟ اعتماداً على نظرية الثمن خلص الاقتصاديون الرأسماليون إلى أن الأسلوب الأمثل لتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع، هو جهاز الثمن، وهو الذي يضمن أعلى مستوى ممكن من الإنتاج، وبطبيعة الحال سيتم توزيع المنتجات من خلال أسعارها، ومقدرة المستهلكين على دفع أسعار المنتجات المرتفعة أو المنخفضة، فيزداد الإنتاج عندما تزداد مكافأة الجهود المبذولة من قبل المنتج، وتعتمد هذه النظرية على افتراض أساسي مفاده أن المنفعة من السلعة المنتجة هي فقط نتيجة جهد الإنسان المبذول في إنتاج السلعة، ولكن هذا ليس صحيحاً دائماً، فالمنافع في الأصل توجد في معظم السلع في شكلها ووضعها الأساسي، والخام قبل التصنيع، ويساعد جهد الإنسان وعمله في تحويل المواد الخام بعد عمليات معينة من المعالجة إلى شكل وحالة قابلة للاستخدام، أو مرغوباً بها من قبل المستهلك، فليس من الدقة القول أن منفعة المنتج أنشئت بالكامل من قبل الإنسان، وهناك في الواقع بعض المواد الخام التي تحمل المنفعة بدون بذل أقل قدر من جهد الإنسان، ومن أفضل الأمثلة وأبسطها الهواء، والماء، والمروج، والغابات، وغيرها الكثير، ولذلك فاعتبار أن المنفعة هي نتيجة لجهود الإنسان فقط أمر غير دقيق؛ لأنه يتجاهل المواد الخام، والموارد

4 الشكل الموضح بتصرف: هنداي، من دورة بعنوان: دروس مبسطة في الاقتصاد، الدرس الثالث والعشرون، الدورة الاقتصادية، مستوى متقدم، د.ت، الرابط:

<https://www.hindawi.org/books/60808479/23>

الأخرى المتاحة بسهولة، ومن غير الدقيق أيضاً الادعاء بأن السعر هو المقياس الذي يضبط مستوى الإنتاج، وتوفر السلع.¹

والسعر أو الثمن ليس الحافز الوحيد للإنتاج، إذ يمكن للإنسان أن ينفق موارده في تلبية احتياج روحي، أو أخلاقي، أو إنساني بشكل سخّي أكثر مما ينفقه في تلبية احتياج مادي، ويمكن للبناء أن يكرس نفسه للعمل شهوراً في قطع الحجارة لبناء مسجد أو كنيسة دون مقابل، وقد يرصد مصنع ما إنتاجه ليوم أو أكثر في السنة كتبرع خيري للفقراء، وقد تخصص أمة ما بعض أو كل جهودها للإعداد من أجل الدفاع عن أراضيها، فمثل هذا الإنتاج لا يتم تحفيزه بناء على آلية السعر، والحوافز المادية فحسب، وعلاوة على ذلك، فالمكافأة المادية نفسها لا تقصر على الأسعار، إذ يمكن أن تأتي على شكل سلع أو خدمات أخرى، ولذلك فإن اعتبار السعر هو الحافز الوحيد للإنتاج غير صحيح.²

وعليه فإن جهاز الثمن لا يحقق تنظيمًا دقيقاً لتوزيع الموارد؛ بل ويمنع كثيراً من الأفراد العاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من إشباعها، ويوجد اضطراباً داخل المجتمع؛ بل ويشرعن قانون الغاب، فيأكل القوي الضعيف، وعليه تنهب الشعوب القوية الشعوب الضعيفة، والفرد القوي الضعيف، وتبعد المسافة بين طبقات المجتمع الاقتصادية، وكذلك تركز النظرة المادية البحتة لكل المنافع، وتستبعد القيمة الروحية، أو الخلقية، أو الإنسانية في التعامل، ولذلك كان لا بد من آلية عادلة للتوزيع.

عرض لنظرة الإسلام في جهاز الثمن:

عن أنس، قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، سعر لنا! فقال: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس

1 انظر: محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، ص: 99 وما بعدها.

2 انظر: محمد عصام ملكاوي، انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام، ص: 94.

أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال"¹ ونقل ابن قدامة في المغني: "ليس للإمام أن يسعر على الناس، بل يبيع الناس أموالهم على ما يختارون"² والذي يهمننا هنا هو الإسلام جعل المتبايعين بالخيار؛ لكنه في الوقت نفسه لم يترك لآلية السعر التحكم في توزيع الموارد؛ بل جعل ذلك منضبطاً بأحكام شرعية، وأستطيع أن أقول أن الإسلام هو الوحيد الذي أتى بالآلية العادلة في التوزيع، فقسم الملكيات إلى ثلاث: ملكية عامة، وملكية فردية، وملكية دولة، والملكية العامة³ ينتفع منها جميع أفراد الرعية، وجعل حقاً للمجتمع في الملكية الفردية، فأوجب فيها الزكاة بأنواعها، وحث على النفقة للمحتاج في غير ما فرض، وغير ذلك من التشريعات التي تضمن كفاية أفراد المجتمع من الحاجات الأساسية، وتقضي على أكبر مشكلة اقتصادية، ألا وهي الفقر، وقد أسلفنا في فقرة: "عرض لنظرة الإسلام في الندرة النسبية وأين تكمن المشكلة الاقتصادية" ما يغني عن الإعادة هنا والله الموفق.

الخاتمة

1- النتائج:

- إن النظام الاقتصادي الرأسمالي، هو النظام المسؤول عن تنظيم الشؤون الاقتصادية والمالية للمجتمع على أساس النظريات الرأسمالية، وهو يقوم على ثلاثة أسس، وهي: 1. الندرة النسبية 2. قيمة الشيء المنتج 3. جهاز الثمن.

- الندرة النسبية هي عبارة عن نقص في الموارد المحدودة مع زيادة غير محدودة في الحاجات، أما قيمة الشيء المنتج فالذي يحدده إنها هو مقدار ما في الشيء من إشباع حاجة عند آخر وحدة استهلاكية، وهو ما يسمى بالمنفعة الحدية، أما جهاز الثمن فهو

1 أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م)، ط1، عدد الأجزاء: 6. رقم الحديث: 1314. حديث حسن صحيح.

2 موفق الدين ابن قدامة المقدسي الحنبلي، المغني، ج: 6، ص: 6 - 311.

3 انظر: تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص: 68.

المحدد لعملية توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال العرض والطلب وقانون توازن السوق، وهذه الركائز الثلاث هي التي يقوم عليها هذا الاقتصاد بكل مذهبه رغم اختلافهم في الجزئيات إلى حد التناقض.

- بينا سابقاً في فقرات نقض الندرة النسبية، وفي قيمة المنتجات وفي جهاز الثمن بطلان هذه الأسس التي قام عليها هذا الاقتصاد وأشرنا إشارة إلى معالجات الإسلام للمشكلة الاقتصادية من حيث كون المشكلة تتركز في سوء التوزيع، وإلى قيمة المنتجات في الإسلام، ثم أشرنا إلى فساد جهاز الثمن كآلية لتوزيع الثروة مع الإشارة إلى معالجة الإسلام لآلية التوزيع.

2- التوصيات: نوصي الباحثين بمزيد عناية في أسس هذا الاقتصاد، ونقضه نقضاً واضحاً بيناً مع توضيح المعالجات التي أتى بها الإسلام، والتركيز على نقض جهاز الثمن، وعرض البديل الإسلامي عنه، وطرح النظام الاقتصادي في الإسلام كنظام عالمي يعالج جميع المشكلات الاقتصادية، ويبيان ذلك بالأدلة، والاستئناس بالشواهد التاريخية.

وهذا جهد المقل، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

1. أبلبي، جويس (2014م). *الرأسمالية*. (ترجمة رحاب صلاح الدين، مراجعة محمد فتحي خضر) مؤسسة هنداوي.
2. البيلوي، حازم، (1974م) *أصول الاقتصاد السياسي*، منشأة المعارف بالإسكندرية.
3. البخاري، محمد بن إسماعيل (2001م). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه المشهور بصحيح البخاري* (تحقيق جماعة من العلماء، ثم صوّرها بعنايته د. محمد زهير الناصر). دار طوق النجاة.

4. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (1996م). *الجامع الكبير سنن الترمذي* (حققه بشار عواد معروف). دار الغرب الإسلامي.
5. الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (1990م). *المستدرک على الصحيحين* (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا). دار الكتب العلمية.
6. دوب، مورس (1978م). *دراسات في تطور الرأسالية* (ترجمة رءوف عباس حامد). د/ن.
7. الزركلي، خير الدين بن محمود (2002م). *الأعلام* (ط15). دار العلم للملايين.
8. السقاف، مجموعة من الباحثين بإشراف علوي بن عبد القادر (2012). *موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة*. موقع الدرر السنية على الانترنت dorar.net.
9. سميث، آدم (2002م). *بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم* (ترجمة حسني زينه). معهد الدراسات الاستراتيجية.
10. سكاي نيوز عربية على الرابط:
<https://www.skynewsarabia.com/varieties/1589026> نشر في 16 يناير 2023 وشوهد في 24 / 1 / 2024.
11. سوبول، ألبير (1989)، *تاريخ الثورة الفرنسية*، ط4، ترجمة: جورج كوسي، دار منشورات عويدات.
12. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (د.ت). *المعجم الكبير* (المحقق حمدي بن عبد المجيد السلفي ط2). مكتبة ابن تيمية.
13. عمر، أحمد مختار عبد الحميد بمساعدة فريق عمل (2008م). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. عالم الكتب.
14. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (1993م). *المستصفى* (تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي). دار الكتب العلمية.
15. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت). *كتاب العين* (المحقق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.

16. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (1997م). /المغني (المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلوطي ط3). دار عالم الكتب للطباعة والنشر.
17. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (1964م). /الجامع لأحكام القرآن (تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ط2). دار الكتب المصرية.
18. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (1998م). /جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن (المحقق د عبد الملك بن عبد الله الدهيش ط2). دار خضر للطباعة والنشر.
19. محاضرة منشورة على الانترنت بعنوان: توازن المستهلك. د.ت. رابط المحاضرة: https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/lfsl_3.pdf
20. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (1995م). /المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (المحقق محمد فؤاد عبد الباقي). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
21. مصطفى، إبراهيم والزيات، أحمد وعبد القادر، حامد والنجار، محمد (د.ت). /المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية دار الدعوة.
22. ملكاوي، محمد عصام (2019م). /انهيار الرأسمالية وظهور الإسلام. ديوان للدراسات والنشر.
23. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (1993م). /لسان العرب (ط3). دار صادر.
24. الموسوعة الجزيرة نت، آدم سميث، نشر بتاريخ 14 / 6 / 2015م.
25. النبهاني، تقي الدين (2004م). /النظام الاقتصادي في الإسلام (ط6). دار الأمة.
26. هنداوي، من دورة على الانترنت بعنوان: دروس مبسطة في الاقتصاد، الدرس الثالث والعشرون، الدورة الاقتصادية، مستوى متقدم، د.ت. الرابط: <https://www.hindawi.org/books/60808479/23>